

خصائص ومحددات الصناعة المصرفية بالجزائر في إطار الإصلاحات المالية خلال

الفترة 1990-2013م

ابراهيم تومي

جامعة بسكرة، الجزائر

toumi_brahim@yahoo.fr

طارق خاطر

جامعة باتنة 1، الجزائر

tarekhh07@yahoo.fr

ملخص:

شهدت سنة 1990 إصدار القوانين الإصلاحية الرئيسية في القطاع المالي والتي تعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، إذ حملت تغيرا جذريا في المفاهيم، السياسات، والأدوار المنوطة بمختلف عناصر ومكونات هذا النظام، غير أن حجم التغيير في عمل المنظومة المصرفية ظل أضعف بكثير مما هدفت لتحقيقه هذه الإصلاحات، وهو الواقع الذي تعكسه خصائص الصناعة المصرفية بالجزائر في ظل الاختلالات الكبيرة في طريقة وحجم تدخلها في تمويل الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر لا محالة سلبا على نمو الاقتصاد في المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المالية، النظام المصرفي، التمويل.

Abstract:

In 1990, major reform laws were passed in the financial sector, reflecting the right to recognize the importance of the banking system. It brought about a radical change in the concepts, policies and roles of the various components and components of this system. However, Which is reflected in the characteristics of the banking industry in Algeria in light of the large imbalances in the way and the extent of their intervention in the financing of economic activity, which inevitably affects the growth of the economy in the long run

Key Words : Financial reforms, banking system, finance

مقدمة:

باعتبار النظام المصرفي عنصرا رئيسيا في نجاح الانتقال الاقتصادي وركنا هاما في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي باشرتها الجزائر، أصدر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990، والذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ويعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، إذ يحمل تغيرا جذريا في المفاهيم، السياسات، والأدوار المنوطة بمختلف عناصر ومكونات هذا النظام، كما تلت هذا القانون مجموعة من التعديلات أبرزها تعديل سنة 2003، غير أن النتائج المحققة، فيما يتعلق

بدور النظام المالي في تمويل النمو الاقتصادي وتنشيط الفعاليات الاقتصادية ظلت دون المستوى المأمول، وهذا بالنظر إلى مجموع الخصائص التي لا تزال تحكم هيكل النظام المصرفي بالجزائر وتشكل عقبات في وجه تطوير أدائه ودرجة مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

تبعاً لما تقدم تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أهم خصائص ومحددات النظام المصرفي الجزائري في ضوء الإصلاحات المالية خلال الفترة 1990-2013؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية جرى تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، يتناول المحور الأول عرضاً لأهم الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي بالجزائر انطلاقاً من قانون النقد والقرض، بينما تضمن المحور الثاني تحليلاً لأهم خصائص ومحددات الصناعة المصرفية بالجزائر خلال الفترة 1990-2013.

المحور الأول: الإصلاحات المصرفية خلال الفترة 1990-2013

أولاً: الإصلاحات المصرفية خلال الفترة 1990-1993

وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، وترجمت المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمد عليها إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل¹، ويمكن إدراج المحاور الأساسية لهذا القانون فيما يلي:²

- التأكيد على أن هيكل النظام المصرفي هي الأرضية لعصرته.
- إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر" واستعادته لصلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.
- وبشكل أكثر تفصيلاً فإن أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها قانون النقد والقرض والتي مثلت قطيعة مع ما كان سائداً في الفترات السابقة تتمثل في:
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: حيث ألغى قانون 10/90 التعدد في مراكز السلطة النقدية وحصرها في "مجلس النقد والقرض" الذي أصبح مسؤولاً عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي، والسياسات النقدية.
- وضع نظام بنكي على مستويين: وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، إضافة إلى ذلك فقد عرف القطاع المصرفي انفتاحاً على أنواع جديدة من المؤسسات المصرفية، حيث سمح القانون بإنشاء بنوك ذات رؤوس أموال خاصة أو مختلطة وكذا إمكانية فتح فروع للبنوك الأجنبية.

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بعدما كانت ولوقت طويل تتخذ على أساس كمي (تبعاً للقرارات الحقيقية) من طرف هيئة التخطيط.
 - الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية: جرى إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وبقي دورها مقتصرًا على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، كما أصبح تمويل عجزها باللجوء إلى البنك المركزي يخضع إلى قواعد محددة من ناحية كمية ومدّة هذا التمويل[♦] حيث تم إلزام الخزينة العامة بإرجاع ديونها تجاه البنك المركزي المتراكمة إلى غاية 14 أبريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة^{♦♦}، ومن جهة أخرى تم إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية في سندات الخزينة. ويتضمن هذا القانون ثلاث مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية هي:³
 - مجلس النقد والقرض - بنك الجزائر - اللجنة المصرفية.
- يمثل مجلس النقد والقرض أعلى سلطة نقدية⁴ وقد تم تكليفه بالتسيير الإداري لبنك الجزائر⁵، هذا الأخير منحه قانون النقد والقرض كامل الصلاحيات في ممارسة مهامه وتسيير السياسة النقدية للدولة⁶ تحت إشراف مجلس النقد والقرض، كما يساعده في أداء وظائفه مجموعة من الهيئات والأجهزة التنظيمية.
- وبموجب هذا القانون أصبح بنك الجزائر يقف على قمة الجهاز المصرفي فهو بنك البنوك وبنك الحكومة والمقرض الأخير للنظام الائتماني، وحسب المادة 55 فإن مهام البنك المركزي تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإتخاذ جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهذا من خلال تنظيم الحركة النقدية واستعمال جميع الوسائل الملائمة في توجيهه ومراقبة توزيع القرض والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية الخارجية واستقرار سوق الصرف والتدخل فيه.
- أما اللجنة المصرفية فهي حسب نص المادة 143 تتولى مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وتشكل من محافظ بنك الجزائر رئيساً وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية.

هذا بالإضافة إلى إنشاء هيئات رقابية واستشارية سواء من خلال نفس القانون كمركزية المخاطر حسب المادة 160 والتي تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والضمانات الخاصة بها، أو من خلال التعديلات اللاحقة عليه كمركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة اللذان أنشأ بموجب التنظيمين 02/92 و 03/92 على التوالي المؤرخين في 22 مارس 1992، حيث تتكفل الأولى بتنظيم المعلومات المرتبطة بالمشاكل والصعوبات التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة

باستعمال مختلف وسائل الدفع، أما الثانية فتعمل على تجميع المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والعمل على تبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين، فضلا عن أن قانون النقد والقرض قد ألغى كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع مواده.

كذلك فتح قانون النقد والقرض المجال أمام الأجانب لإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية في الجزائر تكون خاضعة لقواعد القانون الجزائري حيث يقوم مجلس النقد والقرض بمنحها الترخيص، ويتوجب على هذه البنوك أو المؤسسات المالية الأجنبية احترام قواعد الحد الأدنى لرأس المال، وقد حدد التنظيم 01/93 المؤرخ في 3 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتتضمن بشكل خاص:⁷

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

ثانيا: الإصلاحات المصرفية خلال الفترة 1994-2013

دفعت الوضعية الصعبة للاقتصاد الوطني التي تميزت بالانحيار التام للتوازنات الاقتصادية النقدية والمالية مع ارتفاع كبير في المديونية الخارجية إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية [صندوق النقد الدولي والبنك الدولي] ، حيث عقدت الجزائر معهما برنامجا للإصلاح الاقتصادي الشامل يهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الجزائري عبر مرحلتين، مرحلة التثبيت الاقتصادي (Stand-By) لمدة سنة 1994-1995 ومرحلة التعديل الهيكلي "التمويل الموسع" لثلاث سنوات 1995-1998، وقد شهد المجال النقدي والمالي بدوره إصلاحات هامة في هذا الإطار كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي العام، ويمكن تصنيف التدابير التي تم اتخاذها في المجال النقدي والمالي عبر مرحلتين أساسيتين، تميزت الأولى بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث تضمنت هذه المرحلة:

- تحرير أسعار الفائدة، حيث ظهرت أسعار فائدة حقيقية موجبة لأول مرة مع نهاية 1996.
- فرض احتياطي إجباري على البنوك أواخر سنة 1994، كما تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة اعتبارا من ديسمبر 1996.
- تحديد سعر الصرف والذي يمثل تصحيحه حجر زاوية في الإصلاح المالي والمصرفي، حيث تم تخفيض قيمة الدينار بشكل متتالي، بالإضافة إلى إنشاء سوق الصرف الأجنبي ما بين البنوك في نهاية 1995 تلاه صدور القوانين المنظمة لعمل مكاتب الصرف نهاية 1996.

أما المرحلة الثانية فقد هدفت إلى تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تضمنت الإصلاحات تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية بما ينسجم مع المحيط الاقتصادي المنفتح، كما تم اتخاذ الإجراءات التي تساعد في تطوير عملية الوساطة المصرفية من خلال تطهير وإعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك بشراء الديون غير الفعالة وإعادة رمملة هذه البنوك، كما تم العمل على تطوير سوق النقد وتسريع خطوات إنشاء بورصة أوراق مالية.

على الرغم من أهمية قانون 10/90 والتغيير الكبير الذي أدخله على شكل ووظائف النظام المالي في الجزائر فإن جمود أغلب نصوصه في مقابل ما يشهده المحيط المالي والاقتصادي الداخلي والخارجي للجزائر من تحولات، أظهر وبعد أحد عشر سنة من التطبيق أنه من الضروري العمل على إعادة تأهيل بعض جوانبه ونصوصه في ضوء مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والتي من أهمها:

- الاختلالات المسجلة على مستوى الإشراف وضعف آليات الرقابة والسلامة.
- حفظ التوازنات الكبرى للمنظومة المصرفية سيما تعبئة الموارد وتمويل الاستثمار ودعم التوازنات الكبرى للاقتصاد.
- متطلبات تفعيل دور القطاع الخاص.
- الانفتاح الاقتصادي المتزايد على العالم الخارجي.
- ضعف التنسيق بما لا يخدم رسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- الالتزامات المفروضة على صعيد الرقابة والإشراف خصوصا على المستوى العالمي.

في هذا الإطار جاء الأمر رقم 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لبعض أحكام مواد القانون 10/90 والذي يتعلق بشكل عام بقوانين إدارة ومراقبة بنك الجزائر، تهدف هذه الأمرية إلى الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث تم رفع عدد أعضاء مجلس النقد والقرض المعينين من طرف الحكومة من 3 إلى 6 كما تم إلغاء المادة 22 من قانون 10/90 التي تحدد فترة ولاية محافظ البنك ونوابه وشروط إنهاءها وتعويضها بالمادة 13 من الأمرية الجديدة 01/01، كما تم إلغاء الفقرة 3 من المادة 23 من القانون 10/90 التي تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية وعدم قبول التعهدات الصادرة لا في محفظة بنك الجزائر أو محفظة أي بنك عامل في الجزائر، هذه النصوص شكلت في رأي المختصين تراجعاً في درجة استقلالية بنك الجزائر.

كما عرف قانون النقد والقرض تعديلاً مهماً بموجب الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003⁸ والذي يتعلق بصفة أساسية بتنظيم بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث تم التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي أقرها الأمر 01/01 والمتمثلة أساساً في الفصل بين صلاحيات كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس

النقد والقرض مع توسيع صلاحيات هذا الأخير كسلطة نقدية حيث أوكلت له مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية.

كما تم تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها الرقابي من خلال إضافة أمانة عامة لها، بالإضافة إلى تدعيم التشاور والتنسيق بين بنك الجزائر والحكومة فيما يتعلق بالجانب المالي، وإنشاء لجنة مشتركة لإدارة احتياطات الصرف والمديونية الخارجية للجزائر.

وقد حدد هذا القانون بوضوح العلاقة التي تربط بنك الجزائر بالحكومة ومنحه الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولكن في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية، حيث أن ما يمكن قراءته من خلال هذه القوانين هو لجوء السلطات إلى فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك والتأكيد على سلطة البنك المركزي من خلال وضع مساحة أكبر لتدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

استكمالاً للإصلاحات السابقة صدر الأمر رقم 10/04 الصادر في 26 أوت 2010⁹ والذي يهدف إلى تدعيم الإطار القانوني للمحافظة على الاستقرار المالي، حيث أضيف لبنك الجزائر مهمة التأكد من متانة وسلامة النظام المصرفي الجزائري وتعزيز قدرات الكشف والإنذار المبكر، كما منح هذا الأمر صلاحيات واسعة لبنك الجزائر في مجال ضمان عمل ومراقبة وسلامة أنظمة الدفع المعتمدة، بالإضافة إلى إلزام البنوك والمؤسسات المالية باحترام المبادئ والمعايير الدولية في مجال التسيير المصرفي ووضع جهاز رقابة داخلي يسمح بالتحكم في أنشطتها المالية وحسن سير عملياتها والتأكد من صحة معلوماتها المالية، فضلاً عن اشتراطه أن لا تقل المساهمة الوطنية عن 51% من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة النشطة في الجزائر وأن تمتلك الدولة سهم نوعي في رأس مال هذه البنوك والمؤسسات المالية دون التمتع بحق التصويت.

المحور الثاني: تحليل خصائص ومحددات الصناعة المصرفية بالجزائر

أولاً: تخصيص الموارد في الاقتصاد: يشير تحليل نشاط وأداء مؤسسات النظام المصرفي في الجزائر إلى ضعف كفاءتها على نحو واضح قياساً بما يمكن أن تصل إليه فيما يتعلق بتعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وتقلص باقي الخدمات المصرفية والمالية، غير أن الإشكال يستمر كذلك بالنسبة لضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية في الاقتصاد وهي من أهم قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

فالاقتصاديون يركزون على أن القناة الرئيسية لتوضيح العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي هي إمكانية تخصيص المتزايد للاستثمارات حيث أن التخصيص -ومنذ عهد آدم سميث- يعد عاملاً رئيسياً في تحسين معدل الإنتاج¹⁰، كما أن النظام المالي المتطور يعمل على زيادة حصة الادخارات المخصصة للنشاطات الإنتاجية عوضاً عن الاكتناز أو المضاربات أو الاستثمار في النشاطات الربعية ذات المردود الاجتماعي المحدود أو السلبي.¹¹

إذا تبرز في إطار البحث عن مصادر نمو مدمج في الجزائر أهمية تطوير الاستثمار المنتج من أجل زيادة مساهمة هذا الأخير في تعزيز النمو خارج المحروقات، الأمر الذي يستدعي فعالية أكبر للقرض المصرفي بوصفه قناة هامة في تطوير الاستثمار المنتج في إطار نموذج نمو خارج المحروقات قصد تحقيق نمو مستدام قائم على التنوع.

ونجد أن الجزائر تحقق معدلات جد متأخرة في مؤشر الوصول إلى الائتمان، إذ جاء تصنيف الجزائر حسب تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) الذي يصدره البنك الدولي في المرتبة 130 عالميا سنة 2014 مقابل المرتبة 150 في 2012 وهي مرتبة جد متأخرة حتى قياسا بباقي دول المقارنة خصوصا السعودية والإمارات اللتان تأتيان في المرتبتين 55 و 86 على التوالي، مما يعكس درجة تأخر الجزائر في المجالين الرئيسيين من "المؤسسات والنظم" اللذان يبنى عليهما هذا المؤشر للحكم على مدى تسهيل الحصول على الائتمان وتحسين كيفية توزيعه، وهما سجلات المعلومات الائتمانية أو مكاتبها والحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين في المعاملات المكفولة بضمانات شهر الإفلاس وقوانينه حيث تكون النظم والمؤسسات أكثر فعالية عندما تعمل معا.

والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في ثلاث مقاييس لسهولة الحصول على الائتمان بالإضافة إلى مرتبتها قياسا بباقي الدول التي جرى مقارنتها بها.

جدول 1: مؤشر الحصول على الائتمان للفترة 2012-2014

البلدان العربية التي بها أكبر قدر أو أقل قدر من المعلومات الائتمانية				البلدان العربية التي بها أكبر قدر أو أقل قدر من الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين			
نسبة المقرضين التي تغطيها سجلات أو مراكز المعلومات الائتمانية (نسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)			
الأقل	الأكثر	الأقل عمقا	الأكثر عمقا	الأضعف	الأقوى		
1.6	الأردن	40.0	البحرين	3	الجزائر	6	جزر القمر
0.7	اليمن	32.2	قطر	2	الأردن	6	السعودية
0.3	الجزائر	29.2	الإمارات	2	اليمن	5	لبنان
0.2	جيبوتي	29.0	الكويت	2	سوريا	5	الإمارات
0.2	موريتانيا	18.9	عمان	1	موريتانيا	5	الكويت

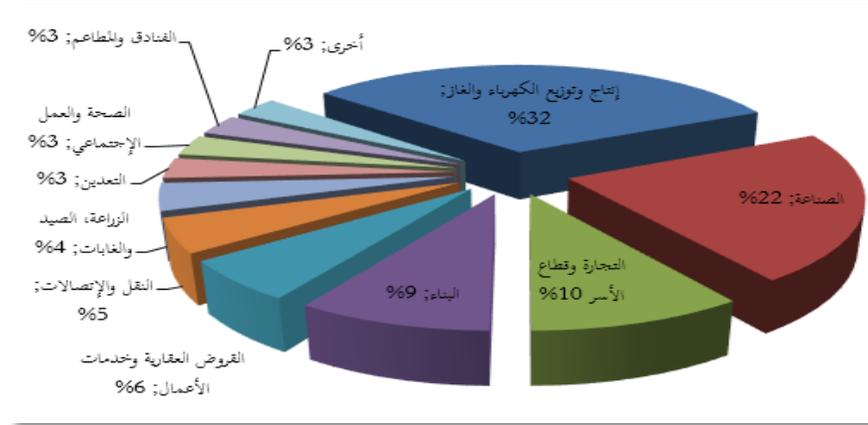
الترتيب العالمي			الترتيب العربي	
2014	2013	2012	2012	
130	129	150	11	الجزائر
109	104	98	5	تونس

109	104	98	5	المغرب
170	167	150	11	الأردن
55	53	48	1	السعودية
86	83	78	2	الإمارات

المصدر: - البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012: ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، ص: 46، 50، 103 - World Bank, **Doing Business**, Annual Reports 2012-2014.

أما فيما يتعلق بتخصيص القرض في الجزائر فإننا نورد الشكل التالي الذي يوضح الوجهة التي أخذتها القروض الموزعة من قبل المصارف الجزائرية خلال سنة 2012 بحسب كل قطاع اقتصادي.

شكل 1: توزيع الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2012



Source: International Monetary Fund, **Algeria, Financial System Stability Assessment**, Country Report No. 14/161, June 2014, P: 14.

يبرز هذا الشكل الهيمنة الواضحة للائتمان الموجه لقطاعات الطاقة، التصنيع، التجارة، والبناء، حيث يستحوذ قطاع الطاقة لوحده على ما يقرب من ثلث هذه القروض، ورغم الأهمية المعلقة على قطاع الصناعة تحديدا الذي يتلقى ما يقرب من ربع القروض الموجهة للنشاط الاقتصادي في إحداث التحول الهيكلي المنشود لصالح الأنشطة الأكثر كفاءة والأكثر قدرة على توليد القيمة المضافة وتنميتها على المديين المتوسط والطويل، فإن حجم هذه القروض وطبيعتها (من حيث الآجال) يبقى ضعيفا كما أن قدرا كبيرا منها ليس له علاقة بالنشاط الإنتاجي مباشرة في حين تغيب النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير ضمن استثمارات هذه المؤسسات.

من جهة ثانية، فإن الأغلبية العظمى من القروض الموزعة في الاقتصاد مقدمة من قبل البنوك العمومية وهذه الأخيرة تبقى المصدر الرئيسي لتمويل الشركات العمومية الاقتصادية الكبرى، والتي تعاني من ضعف شديد في أدائها

المالي والاقتصادي ومن قدرتها على خلق القيمة المضافة في ظل المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص سيما في المجال الصناعي، وهو ما لا يسمح بتحقيق الآثار التنموية المقصودة من عملية تنمية وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر، يضاف إلى ذلك غياب استثمارات استراتيجية منتجة ضمن النسيج الاقتصادي الحالي التي بإمكانها خلق الروابط الأمامية والخلفية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري للخروج من الدائرة المغلقة لتراجع شروط البيئة الاستثمارية وهيمنة الأنشطة التجارية والخدمية.

ثانيا: نشاط المؤسسات المالية: إن كفاءة تخصيص الموارد في السوق المصرفي والمالي الجزائري ورغم ارتباطها بضعف أو غياب مجموع الوظائف المحققة لعمل هذه القناة والمتمثلة خصوصا في المقدرة العالية على جمع ومعالجة ونقل المعلومات المالية والاقتصادية والتحكم في المخاطر، فإن ذلك يقتزن حتما بظروف البيئة الحالية غير أكيدة القرار الاستثماري ولأسباب عدة، وكذلك يرتبط "وهذا مهم" بشكل وثيق بغياب التنوع في أشكال المؤسسات التي يحصيها النظام المالي، الأمر الذي يحد من تشكيلة وتنوع الخدمات والأدوات التمويلية التي تتدخل بواسطتها المؤسسات المالية في النظام الاقتصادي، بل إن نشاط هذه المؤسسات المالية الموجودة يعد هامشيا أصلا ويتجه نحو التوظيفات السهلة والمضمونة كالقروض الإيجاري على نحو ما هو مطروح بالنسبة للبنوك سيما الخاصة منها.

ويوضح الجدول التالي تطور مجموع أصول وقروض المؤسسات المالية:

جدول 2: تطور مجموع أصول وقروض المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

الوحدة: مليار دج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
65.5	59.9	66.1	85	82.54	82.58	60.7	41.7	35.5	32.6	29.1	19.1	حجم الأصول
39.3	34.4	39.9	58.3	62	66.3	42.4	21.1	14	11.7	8.7	2.7	قيمة القروض الموزعة

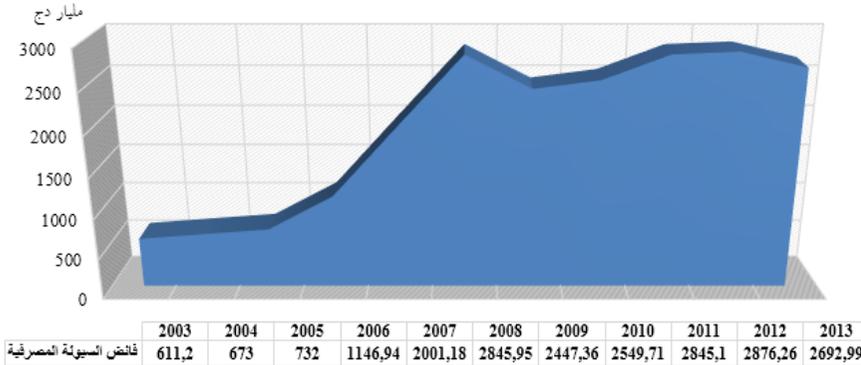
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.

يلاحظ أن نمو أصول المؤسسات المالية قد شهد زيادة معتبرة بين 2002 و2010 بأكثر من ثلاث أضعاف ليتجه إلى الانخفاض سنتي 2011 و2012، بينما شهدت سنة 2013 نموا موجبا في قيمة هذه الأصول ولكن عند مستوى أقل من ذلك القياسي لسنة 2010، كذلك فإن حجم القروض الموزعة من قبل المؤسسات المالية شهد بدوره نموا مطردا إلى غاية 2008 أين تراجع خلال الفترة اللاحقة بشكل كبير ليصل إلى حوالي نصف قيمته القياسية المسجلة تلك السنة باستثناء سنة 2013 أين حقق نموا موجبا بحوالي 14%، حيث يعود هذا الانخفاض في نشاط المؤسسات المالية بالأساس إلى محدودية مواردها بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها في اقتراض كميات كبيرة من السوق النقدية بين البنوك في وقت لا تزال هناك حالة من السيولة الزائدة.

ثالثا: الفائض الهيكلي للسيولة: عرفت ودائع المصارف الجزائرية ارتفاعا معتبرا إلى إجمالي قروضها حيث قاربت الموارد المجمعة من قبل هذه المصارف في بعض سنوات الدراسة ضعف القروض الموزعة، وكانت في أغلبها تدور حول معدل 150%، هذه السيولة الفائضة جعلت من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض غير معمول بها فعليا إذ توقفت البنوك عن اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تجديد سيولاتها منذ عام 2001 الأمر الذي يشهد على الطابع الهيكلي لفائض السيولة الذي يعرفه النظام المصرفي الجزائري، والذي عززه فائض الموارد المرتكز أساسا على التوسع في الودائع البنوكية كما تمت تغذيته كذلك من خلال النمو المعتبر لودائع المؤسسات الخاصة والأسر والتي لها علاقة مع التوسع القوي في نفقات الميزانية لاسيما نفقات التجهيز والتحويلات الجارية حيث تساهم هذه الأخيرة في ارتفاع مداخيل الأسر، يضاف إلى ذلك تسديد الخزينة لجزء من مديونيتها تجاه البنوك العمومية بفعل تحسن المالية العمومية.

منحى النمو المتصاعد الذي شهدته السيولة المصرفية عرف انكماشاً هو الأول منذ 2001 وهذا في سنة 2009 نتيجة آثار الصدمة الخارجية لأزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انخفاض حجم ودائع قطاع المحروقات، لتستأنف السيولة المصرفية توسعها تحت التأثير المزدوج لعودة تراكم الموجودات الخارجية وارتفاع ودائع المؤسسات والأسر في ظل التوسع الكبير في نفقات الميزانية، حيث سجلت ارتفاعاً بـ 4.18% و 11.59% سنتي 2010 و 2011 على التوالي ثم ارتفاع طفيف في 2012 بـ 1.1%، أعقبه ثاني انخفاض تم تسجيله طوال الفترة 2001-2013 بأكثر من 183 مليار دج أي حوالي 6.37% وهذا بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بالرغم من الارتفاع الطفيف لودائع المؤسسات والأسر واحتواء نفقات الميزانية، وهو ما يمكن تتبعه من خلال الشكل التالي:

شكل 2: تطور فائض السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2003-2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2003-2013

إذن تتوفر المصارف على سيولة عالية حيث أن 46% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2012 هي سائلة، مما يعوض على نطاق واسع ودائع التجزئة والتي تمثل 52% من الخصوم.¹²

إن هذه الوضعية تمنح نظريا إمكانية كبيرة للمصارف الجزائرية من أجل التوسع في نشاطها الإقراضي والاستثماري فضلا عن التعامل في الأوراق المالية على مستوى السوق النقدية والتوظيفات التي يقترحها البنك المركزي في هذا الإطار، غير أن حقيقة دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد والتنمية عموما تطرح إشكالية استغلال هذا التراكم المتواصل للسيولة النقدية المفرطة، ولهذا الإشكالية جانبان يعكس الأول ضعف كفاءة المصارف الجزائرية الواضح في نشاط توزيع وتخصيص القرض المصرفي وتفضيلها تجنب المخاطر خصوصا تلك التي ترتبط بتمويلات متخصصة متوسطة وطويلة الأجل، في حين يعكس الجانب الثاني صورة عن ضعف المنافسة والتجديد في البيئة المصرفية والشكل الذي يأخذه النظام الاقتصادي للدولة في ظل النموذج التنموي المتبع.

وقد تبدو المفارقة غريبة إذا علمنا أن الجانب المتعلق بحشد الموارد يوضح أن النظام المصرفي يحقق نسبيا نتائج متوسطة تستدعي مزيدا من العمل على تنمية سياساته الإيداعية ونوعية الأوعية الادخارية والخدمات المصرفية المطلوب توفيرها أو تطويرها أو العمل على تعزيز شروط تقديمها، في ضوء سيولة هائلة تتداول خارج القنوات المصرفية، وبالتالي فإن هذا التوجه نحو تعزيز سياسات حشد الموارد في ظل السيولة المصرفية الكبيرة يستدعي أن يتم العمل بشكل مضاعف في الاتجاه الآخر من خلال توسيع وتنوع وتعزيز تدخل البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي، على أن تترافق هذه العملية مع خطوات جدية في اتجاه تحسين المناخ الاقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة.

رابعا: الاستقرار النقدي والمالي: بالنظر إلى حدة فائض السيولة الهيكلية المغذى عن طريق الانتعاش المعتبر للنمو النقدي والذي تحول إلى ظاهرة هيكلية منذ بداية 2002 فإن بنك الجزائر استحدث إضافة إلى أداة الاحتياطي الإجباري أدوات جديدة في إطار السياسة النقدية من أجل امتصاص هذا الفائض خصوصا في ظل عودة تدريجية للتضخم، يتعلق الأمر بكل من أداتي استرجاع السيولة بموجب التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002¹³ وتسهيله الودائع المغلقة للفائدة بموجب التعليم رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005.¹⁴

يؤثر هذا الوضع من جهة أخرى على أحد أهم محددات التطور المالي في الجزائر وهو التضخم إذ من شأن هذه السيولة في الاقتصاد أن تغذي الضغوط التضخمية، وبالنظر إلى أن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية هو المصدر الرئيسي في التوسع الحاصل كما رأينا سابقا فإن البنك المركزي لجأ من أجل الحد من هذه الضغوط إلى تعقيم احتياطات الصرف (sterilize the Accumulation of Foreign-Exchange Reserves) من خلال الأدوات غير المباشرة أو من خلال تلك التي تم استحداثها ابتداء من سنة 2002 التي أثبتت فعاليتها

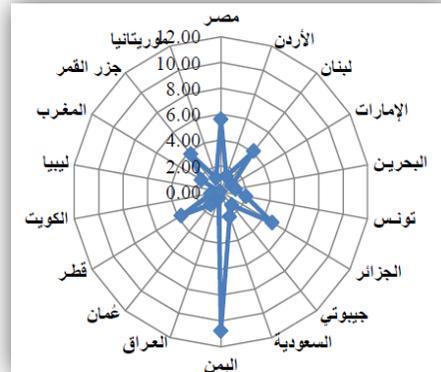
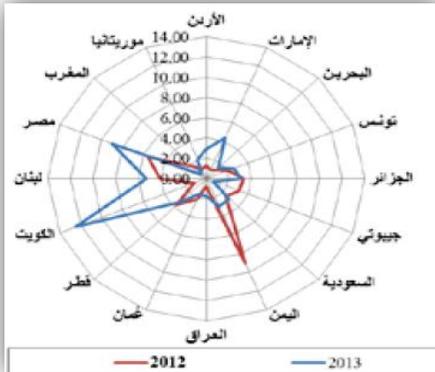
في ظل توقف البنوك عن اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، إضافة إلى أداة الاحتياطي الإجباري الذي يساهم بشكل فعال في امتصاص السيولة الفائضة حيث يمثل حجم هذه الاحتياطات بين 18-20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر، فإن أداة استرجاع السيولة مكنت هذا الأخير من خفض ما قدره 129.7 مليار دج من فائض السيولة وصولاً إلى تثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حدود 1100 مليار دج سنوياً ابتداءً من 2009، بينما تساهم أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40%، يضاف إلى ذلك لجوء بنك الجزائر إلى وسيلة أخرى لتعقيم السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة العمومية (الحساب الجاري وصندوق ضبط الموارد) من البنوك إلى بنك الجزائر حيث أدت هذه الوضعية لجعل الخزينة العمومية دائن صافي للجهاز المصرفي ابتداءً من سنة 2004¹⁵ (انتقل رصيد الموازنة العمومية من -20.6 في 2004 إلى -3235.4 في 2013)، وفي سنة 2013 فإن المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة تم تثبيته عند حوالي 1350 مليار دج بعد تعديله في أبريل 2012 مع إدخال أداة جديدة بدءاً من جانفي 2013 وهي آلية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%، فضلاً عن تمديد فترة استحقاق استرجاع السيولة ابتداءً من جانفي 2013 وذلك للزيادة من امتصاص السيولة المستقرة للمصارف، وقد ساهمت أداة التسهيلة الدائمة للودائع المغلة للفائدة في تخفيض فائض السيولة في 2013 بـ 26.2% مقابل 33.3% في نهاية 2012، بينما كان لجوء المصارف إلى تسهيلات الودائع لمدة 24 ساعة أقل بواقع 479.9 مليار دج في 2013 مقابل 838.08 مليار دج في 2012، كما تم رفع معدل تشكيل الاحتياطات الدنيا الإجمالية في ماي 2013 إلى 12% بعد سنة واحدة من رفعه أيضاً بـ 2% ومثلت بذلك هذه الأداة في سنة 2013 ما بين 26.2 و 33.5% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر حيث بلغ إجمالي الاحتياطات الإجمالية 891.39 مليار دج في 2013 مقابل 754.1 مليار في 2012.¹⁶

يقودنا ذلك إذن إلى ضرورة التأكيد على دور الاستقرار النقدي في تحقيق بيئة مناسبة لنمو وتطور أنشطة ووظائف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، والذي يرتبط حتماً بجودة إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر حسب الظروف الاقتصادية والأهداف المسطرة تبعاً لها، ويقدم لنا الشكل الموالي صورة عن معدل الاستقرار النقدي في الجزائر وأغلب الدول العربية خلال سنتي 2012 و 2013.

شكل 3: معدل الاستقرار النقدي في الدول العربية 2012-2013

سنة 2013

سنة 2012



الاقترب من الواحد يعني زيادة مستويات الاستقرار النقدي

3، 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 201 المصدر: صندوق النقد العربي،

يشير الشكل السابق إلى أن الجزائر تحققت مستوى متوسط من الاستقرار النقدي ♦ سنة 2012 وهو نفس الوضع الذي تحققه في سنة 2013 عند نفس قيمة هذا المعدل، إذ تبنت بالإضافة إلى الجزائر 13 دولة عربية من أصل 16 سياسات نقدية توسعية سنة 2013 هي الكويت ومصر ولبنان والإمارات وقطر والأردن واليمن والسعودية وتونس وموريتانيا وعمان والبحرين والعراق، حيث فاقت معدلات نمو السيولة في هذه البلدان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بينما كان اتجاه السياسة النقدية تقيديا في كل من المغرب وجيبوتي¹⁷، وبطبيعة الحال فإن لهذا التوجه في الجزائر ما يبرره في ضوء البرامج الضخمة للإنفاق العمومي التي تبنتها الجزائر.

ويمكننا القول أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام يتطلب بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على ضمان التخصيص الأمثل للموارد ورفع الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها فضلا عن إمكانية امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي، حيث يمكن اعتبار الاستقرار المالي نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن الاستقرار المالي يتطلب بدوره استقرارا نقديا يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، ووجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ويستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويجول دون تركز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.¹⁸

خامسا: ارتفاع استعمال النقد الورقي: كذلك من خصائص النظام المالي بالجزائر كثرة استخدام النقدية في الاقتصاد والتي هي دليل على ضعف وتخلف النظام المالي وعجزه عن أداء وظائفه الرئيسية واستغلال التكنولوجيات

الحديثة في تقديم خدماته خصوصا من طرف البنوك العمومية التي تهيمن على هيكل هذا النظام، كما أنه مؤشر أيضا على درجة الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد والتي تشكل نسبة مرتفعة من مجمل النشاط الاقتصادي، فقد ارتفع تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر سنة 2013 بمقدار 250.45 مليار دج بمعدل نمو قدره 8.36% مقابل نمو بمقدار 14.81% و 22.43% في 2012 و 2011 على التوالي¹⁹، وهو ما يمثل عاملا مستقلا آخر في اقتطاع السيولة من النظام المصرفي.

سادسا: هيكل وأداء النظام المالي: يظل نشاط البنوك العمومية طاغيا بشكل كبير جدا على هيكل أنشطة ووظائف النظام المالي في ظل درجة منافسة لا تزال ضعيفة بسبب التركيز المفرط للسوق وعمليات إنقاذ متكررة لهذه البنوك العمومية وقصور قواعد الحوكمة بها، مع غياب تام لأسواق الأسهم والمشتقات والتوريق وجفاف سوق سندات الشركات التي كانت قد بدأت في النشوء والتطور خلال السنوات الماضية حيث يهيمن على سوق الدخل الثابت حاليا الأوراق المالية الحكومية فقط، يضاف إلى كل ذلك تخلف قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية خارج نشاط التأمينات والتمويل الإيجاري.

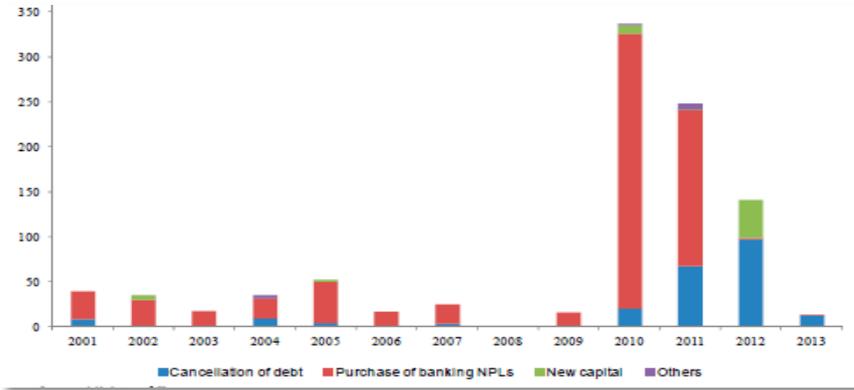
هذه الوضعية ترسخ صورة نمطية عن النظام المالي في الجزائر وتحديدًا المصرفي بكونه من بين الأكثر تخلفا في محيطه الإقليمي وتعزز بشكل عام من ضعف الثقة في خدماته خصوصا من وجهة نظر المستثمرين بسبب ما يميز عملياته من بطأ وضعف ومحدودية، كما أنه يعاني إلى حد ما من اهتزاز الثقة في البنوك الخاصة تبعا لتداعيات أزمة هذه البنوك سنة 2003، يضاف إلى ذلك قضايا فساد واحتلالات عديدة ارتبطت بمؤسساته وتزايدت بشكل كبير مؤخرا خصوصا في البنوك العمومية مع ما تؤدي له من مساهمة في رفع المخاطر التشغيلية.

سابعا: بيئة المخاطر المالية والمصرفية: فيما يتعلق ببيئة المخاطر في القطاع المالي فإن مخاطر الائتمان تعد الخطر الأكثر أهمية لمؤسسات هذا القطاع مع الإشارة إلى أن الخطر المفروض على قروض الاستهلاك[♦] ساعد إلى حد ما في احتواء هذه المخاطر، أما مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة ومخاطر الصرف فإنها ذات تأثير جد محدود على النظام المالي، في حين تغيب الأخطار المرتبطة بالتدفقات المفاجئة حيث لا توجد تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية في ظل شبه انعدام لسوق مالية نشطة في الجزائر ووجود ضوابط في مجال التعامل بالنقد الأجنبي من طرف بنك الجزائر، ورغم أن تدني مستوى التكامل التجاري والمالي مع الاقتصاد العالمي وعدم وجود حضور قوي للمؤسسات المالية في الخارج يحمي نسبيا الاقتصاد الجزائري من مخاطر التعرض لصددمات خارجية، فإن القطاع المالي يبقى جد حساس لصددمات أسعار النفط، كما أن الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بمداحيل المحروقات يصبح خطر تركيز للدولة ويهدد في حال الصدمات القوية في أسعار المواد الطاقوية بآثار وخيمة على التوازنات المالية الرئيسية لها في ظل

اعتماد كبير على إيرادات صادرات المحروقات التي تمثل ما يقرب من كل الصادرات وأكثر من ثلثي الإيرادات الحكومية المباشرة.²⁰

ثامنا: القروض المتعثرة وإعادة الرسملة: من الخصائص البارزة الأخرى لهذا النظام هي القروض المتعثرة حيث ساهمت الوفرة النفطية في تشجيع تدخل الدولة لصالح المقرضين والمقترضين على حد سواء الأمر الذي ساعد على منح استقرار للنظام المالي ولكن على حساب ميزانية الدولة ودفعي الضرائب، ولا يقتصر الأمر هنا على التكلفة لوحدها وإنما يطرح تداعيات سلبية للغاية على المنافسة وعلى دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن إعادة الرسملة المتكررة للبنوك العمومية بشكل منتظم من خلال عدة وسائل تشمل إلغاء تام لديون البنوك وضخ رأس مال جديد والشراء المباشر للقروض المتعثرة للبنوك، يمثل سمة رئيسية للنظام المالي بالجزائر²¹، ويقدم لنا الشكل التالي صورة عن عمليات إعادة الرسملة.

شكل 4: إعادة رسملة البنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 مليون دولار



Source: Algeria, Financial System Stability Assessment, International Monetary Fund Country Report No. 14/161, June 2014, p: 21

يلاحظ أن العمليات الأبرز منذ 2001 وإلى غاية 2011 تمثلت في شراء الديون المتعثرة للمصارف العمومية تليها عمليات إلغاء الديون خصوصا في الفترة 2010-2013 بينما سجلت سنة 2012 أهم زيادة في رأسمال هذه المصارف عما كان بشكل طفيف سنوات 2002 و 2005 و 2010، إن هذه الإجراءات وإن كانت تساعد على تحسين الوضع المالي للبنوك العمومية وتعزز من رساميلها في مواجهة نمو أعمالها والمتطلبات الجديدة للإشراف، فإنها في المقابل تشوه المنافسة وتشجع على عدم الكفاءة من خلال السماح للبنوك بمنح القروض باتباع معايير غير تجارية تهدف إما لمساعدة الشركات التي تواجه صعوبات أو لتمويل مشاريع لأسباب غير اقتصادية بحتة،

ويضاف إلى ذلك أن عمليات إعادة الرسملة الدورية للبنوك من قبل الدولة وقصور قواعد الحوكمة أدت إلى أن يكون للمديرين ومجالس الإدارة بشكل عام حافز أقل للتصرف بشكل تنافسي.

الخاتمة والنتائج:

رغم حجم التحول في النصوص التشريعية الذي جسدهت الإصلاحات المالية التي تم إقرارها في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، فإنه لم يترتب عليها ذلك التطور المأمول في آليات عمل مؤسسات النظام المصرفي، وظل هذا النظام يمثل أحد العقبات المستعصية أمام التنمية الاقتصادية بالجزائر. وبالنظر إلى تحليل أهم خصائص الصناعة المصرفية بالجزائر يمكن القول أن نظام التمويل في الجزائر يعكس شكل الهيكل المالية له ودرجة فاعلية وظائفه من ناحية، ومن ناحية ثانية حجم تأثير محددات البيئة التي يعمل من خلالها هذا النظام على تطور مؤسساته ومدى كفاءته في جمع الموارد وتخصيص الائتمان وتوفير خدمات نوعية من شأنها دعم نمو الاقتصاد على المدى البعيد.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تراجعت الإصلاحات الاقتصادية والمالية بشكل واضح عقب وتيرة سريعة في بداية ومنتصف التسعينيات يضاف إلى ذلك عدم وجود تقييم مستمر وموضوعي للنتائج المحققة الأمر الذي لم يمكن من تدارك العديد من الانحرافات.
- لا تزال البنوك العمومية تحتكر الساحة المصرفية سواء على مستوى جمع الموارد أو توزيع القرض المصرفي، وهو ما أدى في ظل ضعف المنافسة إلى تأخر كبير في مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها مؤسسات النظام المصرفي العمومية منها وحتى الخاصة.
- يعاني النظام المصرفي الجزائري من عوائق أخرى عديدة على غرار: علاقة البنوك العمومية بالدولة، ضعف القدرة على تقييم وتسيير المخاطر، ضعف فعالية الأداء، توقّف برنامج الخصخصة الجزئية للبنوك العمومية، التأخر الكبير في المجال التكنولوجي، ارتفاع استعمال النقد الورقي، والتي توضح مدى تخلف أداء هذا النظام قياسا بدول الجوار.
- يبرز مشكل آخر ضمن خصائص النظام المصرفي والمتعلق بضعف ومحدودية نشاط وتواجد المؤسسات المالية غير المصرفية وهو الأمر الذي يضعف من التنوع المطلوب في طبيعة الأدوات التي من شأنها المساهمة في توفير التمويل الأنسب لمختلف الأنشطة المصرفية.
- وختاما يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري لا يزال مثقلا بمشاكل واختلالات كبيرة، وهو الواقع الذي يتعيّن العمل جديًا من أجل تغييره من خلال خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي، بالنظر إلى كون المؤثرات في

القطاعات الحقيقية والمالية ذات تداخل وتأثير متبادل ولا يمكن تصور إقرار منظومة مالية متطورة في إطار بيئة اقتصادية تعاني من اختلالات تكبح النشاط الاقتصادي.

وعليه فإن وجود بيئة مؤسسية قوية دعامة أساسية في تطوير النظام المصرفي الجزائري، كما يتعين من ناحية أخرى العمل على تطوير سوق رأس المال التي تعتبر غائبة في الجزائر، هذا بالإضافة إلى الانفتاح على أنشطة مالية حديثة لا بد أن يكون فيها للمالية الإسلامية حضور قوي بما يتطلبه ذلك من إطار مؤسسي وتشريعي يناسب هذا النوع من الأنشطة والمؤسسات التمويلية.

الهوامش والإحالات:

- ¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط2، ص: 196.
- ² محمود حيدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 138.
- ♦ وضع سقف 10% من الموارد الاعتيادية المسجلة في ميزانية السنة السابقة كحد أقصى لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة.
- ♦ بلغت هذه الديون تجاه البنك المركزي لوحده 108 مليار دج بينما بلغت تجاه البنوك التجارية 10 مليار دج، أي ما يقدر بـ 45% من مجموع الدين العمومي الداخلي.
- ³ صالح مفتاح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر "1970-2003"، المؤتمر العلمي الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، 02-04 ماي 2005، ص: 8.
- ⁴ المواد من 44 إلى 50 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، مرجع سابق، ص: 525-526.
- ⁵ المادتين 42، 43 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، مرجع سابق، ص: 524-525.
- ⁶ المواد من 55 إلى 99 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، مرجع سابق، ص: 527-531.
- ⁷ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 203.
- ⁸ الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، مرجع سابق، ص: 3-21.
- ⁹ الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، مرجع سابق، ص: 11-15.
- ¹⁰ مفيد دنون يونس، مثنى عبد الرزاق الدباغ، الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة تنمية الرفادين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 30، العدد 91، 2008، ص: 284.
- ¹¹ زياد فريز، التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 7-8 ديسمبر 2003، ص: 248.
- ¹² International Monetary Fund, **Algeria, Financial System Stability Assessment**, Country Report No. 14/161, June 2014, P: 11.
- ¹³ Banque d'Algérie, Instruction no. 02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire
- ¹⁴ Banque d'Algérie, Instruction no. 04-05 du 14 juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré
- ♦ تعني سياسة التعقيم قيام البنك المركزي بتخفيض صافي أصوله المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدد من أدوات التدخل، كما تعرف هذه السياسة على أنها خط الدفاع الأول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو الائتمان المحلي، يحتجز فيها البنك المركزي مبالغ كبيرة في صورة احتياطات رسمية مما يحد من تأثير البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات.
- ¹⁵ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص: 31-32.

- ¹⁶ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 173-175.
- ♦ يقيس معدل الاستقرار النقدي نسبة التغير في نمو السيولة المحلية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ¹⁷ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 135.
- ¹⁸ أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص: 17.
- ¹⁹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 167.
- ♦ يرى البعض أن حظر القروض الاستهلاكية الذي بدأ العمل به سنة 2009 قد أعاق التوسع في الخدمات المالية إذ يحرم الشركات الصغيرة -وكثير منها تعمل في القطاع غير الرسمي- من مصدر رئيسي للائتمان، كما أنه يشكل عقبة أمام تجانس استهلاك الأسر ولا يمكن الأفراد من بناء تاريخ ائتماني، كما أنه يشجع القروض غير الرسمية (للطوارئ) والاقتراض من الأهل والأصدقاء
- ²⁰ International Monetary Fund, **Algeria, Financial System Stability Assessment, Op. Cit**, PP: 15, 17.
- ²¹ International Monetary Fund, **Algeria, Financial System Stability Assessment, Op. Cit**, P: 21.